

رفعت وزارة الطاقة اللبنانية اليوم الجمعة أسعار الوقود بنحو 40 في المئة، في خطوة جاءت بعد تحذيرات أطلقها وزير الطاقة من أن دعم الدولة للوقود غير قابل للاستدامة.

ويعاني لبنان أزمة وقود حادة تهدد بقطع الكهرباء عن خدمات ضرورية مثل المستشفيات.

كما وقع لبنان اليوم الجمعة اتفاقاً جديداً مع شركة الفاريز آند مارسال المتخصصة في استشارات إعادة الهيكلة، وذلك للاضطلاع بعملية تدقيق جنائي لحسابات البنك المركزي اللبناني.

وقال بيان لوزارة المالية اللبنانية إن الفاريز آند مارسال ستقدم إليها تقريراً مبدئياً في غضون 12 أسبوعاً من تاريخ مباشرة عمليات التدقيق الجنائي الذي يعدّ مطلباً أساسياً لكي يؤمن لبنان مساعدات أجنبية. وتشرط الجهات الدولية المانحة وصندوق النقد الدولي إجراء هذا التدقيق. وكانت الحكومة اللبنانية قد وافقت في تموز/يوليو من العام الماضي على فتح التدقيق الجنائي، في محاولة للوقوف على أسباب الانهيار المالي الذي يعيشه لبنان والكشف عن المسؤولين عنه. وكانت عملية التدقيق واجهت صعوبات في نوفمبر/تشرين الثاني بانسحاب شركة الفاريز آند مارسال، قائلة إنها لم تحصل على المعلومات التي تحتاجها من البنك المركزي.

لكن البرلمان في ديسمبر/كانون الأول وافق على رفع السرية عن وثائق مصرفية لمدة عام واحد، بعد كثير من الجدل بين مسؤولين لبنانيين حول إمكانية رفع السرية عن معلومات بعينها. وفي أبريل/نيسان الماضي، قالت وزارة المالية إن البنك المركزي وافق على تسليم بعض الوثائق.

وعين يوسف خليل وزيراً للمالية في حكومة شكّلت أخيراً بعد عام من أزمة سياسية فاقمت معاناة لبنان اقتصادياً.

وتقول الحكومة اللبنانية الجديدة إنها ملتزمة باستئناف المحادثات مع صندوق النقد الدولي والشروط المسبقة للحصول على مساعدة والتي تتضمن إعادة هيكلة القطاع المصرفي والدين العام.

وشهد العام الماضي خروج محادثات مع صندوق النقد الدولي عن مسارها بعد أن طعن سياسيون ومصرفيون في حجم المفقودات المالية التي رصدتها خطة إنعاش مالية طرحتها الحكومة.

ما هو التدقيق الجنائي؟

التدقيق الجنائي أعمق بكثير من التدقيق المالي، ويستمر لأشهر أو لسنوات عدة، والهدف منه الوصول إلى اكتشاف العمليات غير الشرعية، والغش، والتزوير واختلاس الأموال العامة والتحويلات غير القانونية إلى خارج البلاد في حال حصولها.

وتماشياً مع هذا التحقيق يتكون ملف قضائي جزائي إذا ثبتت الشبهات. ويهدف التدقيق الجنائي المالي إلى تدقيق مفصل، أي النظر بعمق في الأرقام والعمليات والتأكد من قانونيتها وصحتها.

فإذا كان هناك أي أمر يتعلّق بالفساد بأنواعه كافة فيمكن المدقق التحري عنه، وليس فقط التأكد من أنّ

الأرقام مطابقة بين الموجودات والمطلوبات.

ويطالب كثيرون في الداخل اللبناني بإجراء هذا التدقيق.

ويعاني لبنان واحداً من أسوأ أزماته الاقتصادية في التاريخ الحديث. ويصنّف ثلاثة أرباع اللبنانيين بأنهم فقراء بحسب الأمم المتحدة. وقد فقدت العملة اللبنانية على مدى العامين الماضيين 90 في المئة من قيمتها.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 17/09/2021

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com